

سواء وان نزع اصحها فبوله وان نزعها آية احمد بما ذكرها
 وله عليه من قول اولي وكذا ان كان ركب في التجر والآخر
 ودواضه لا يستعمل والآخر من قوله وبينة التبع والنسج بولي
 من بينة مطلق الملائكة البينة ث عربين وبشلات او اكثر سواء
 فتشكك اختلافه من الركن او المبيع فاتبها فاقام البينة فهو
 اولى وان اقامها كانت للزيادة او با فان لم يكن لها بينة فان
 رضى كل واحد منهما بما روى صحبه والاتحاف ونسخ المبيع ومعدله
 بين المشتري وبين المقتبض ما بينهما فان نكح له دعوى
 صحبه وان اختلف في الاجل وشروط الجبا او استيفاء بعض الثمن
 فالقول قول المبتكر وان اختلف بعد ذلك المبيع لم يتجلى الا ان
 يبرئ والقول قول المشتري وان اتخا بعهداك بعوضه لم

بنيان الالان

لم يتجلى الا ان يبرئ المبيع بترك حصة المالك ولو كان له بانه فليقول
 الحنفية وبعدها ما انا بعد استيفاء بعضها بخلافه ونسخ الوضوء بما روى
 والقول فيما مضى قول المبتكر وان اختلف بعد الامانة التحاقا
 المبيع وان اختلف في المخرج اقام البينة فهو اولى وان اقامها بينة
 المروءة اولى والاتحاف والتمهات اقل فبطل عليه وان تخالفنا بلمر ما
 قالت ان نكح كان مشاعرا لثمنه او نكح ما قال ان كان مثلا او اكثر
 وان كان بينه وبين المبتكر ان اختلف في منع البينة فما يصح
 للذئب فله المروءة وما يصح للرجال اوله ما للملحج وان مات
 او ميا وبن واطن واختلف ورثته مع الاخر فما يصح لهما فليلبس وان
 اختلف في قول المبتكر بانه يتجلى ولو باع جارية فله ان لا يملك
 من ثمنه اشرفا من ثمنه ولو باع جارية فله ان لا يملك

بنيان الالان